المحددات الاقتصادية والبيئية المؤثرة على الخريطة التصديرية للمحاصيل الزراعية

رسالة مقدمة من الطالبة

هبة مدبولي محمد عتريس

بكالوريوس تجارة وإدارة الأعمال (شعبة تجارة خارجية) . كلية التجارة . جامعة حلوان . ١٩٩٩

ماجستير في العلوم البيئية . معهد الدراسات والبحوث البيئية . جامعة عين شمس . ٢٠٠٨

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه فلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٦

المحددات الاقتصادية والبيئية المؤثرة على الخريطة التصديرية للمحاصيل الزراعية

رسالة مقدمة من الطالبة

هبة مدبولي محمد عتريس

بكالوريوس تجارة وإدارة الأعمال (شعبة تجارة خارجية) . كلية التجارة . جامعة حلوان . ١٩٩٩

ماجستير في العلوم البيئية . معهد الدراسات والبحوث البيئية . جامعة عين شمس . ٢٠٠٨

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه فلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

١- ا.د/ثناء النوبي احمد سليم

أستاذ الاقتصاد الزراعي . كلية الزراعة . جامعة عين شمس

٢- ا.د/صلاح محمود سعيد مقلد

أستاذ الاقتصاد الزراعي . كلية الزراعة . جامعة عين شمس

٣- أ. د / حماده عبد الحميد عبد العال

أستاذ متفرغ – شعبة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية . مركز بحوث الصحراء

٤- د/ نسرين أحمد صبرى محمد

مدرس بقسم البساتين – كلية الزراعة – جامعة عين شمس

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠١٦

موافقة مجلس المعهد / /٢٠١٦ موافقة الجامعة / /٢٠١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾

سورة الضحى ، الآية ﴿٥﴾

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد الله عز وجل على نعمته فقد تم بعون الله وتوفيقه إتمام هذه الرسالة، ويسعدني أن أتقدم بوافر الشكر وكل مشاعر الحب والوفاء بالجميل وخالص التقدير لمن أجرى الله الخير على أيديهم من أساتذتي الين كان لهم الفضل المباشر في متابعة وتوجيه وإخراج هذا البحث والإشراف عليه في جميع مراحله من خلال إسهاماتهم الفعالة وتوجيهاتهم العلمية .

ويسعد الباحثة أن تتقدم بعميق الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة/ **ثناء النوبي أحمد سليم** أستاذ الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة جامعة عين شمس على جهودها العلمية ومساندتها ومساعدتها للباحثة في إعداد هذه الرسالة جزاها الله كل الخير .

كما يسر الباحثة أن تقدم كريم شكرها وتقديرها إلي الاستاذ الدكتور/ **صلاح محمود سعيد مقلد** أستاذ الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة جامعة عين شمس على معاونته الصادقة والمخلصة للباحثة فجزاه الله عني خير الجزاء .

كما أتقدم بكل الاعتزاز والتقدير والشكر إلي أستاذي ومعلمي الفاضل الدكتور/ **حماده عبد الحميد عبد العال** أستاذ متفرغ – شعبة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية مركز بحوث الصحراء الذي لم يدخر جهداً أو علماً أو نصيحة إلا وقدمها للباحثة مما كان له عظيم الأثر في إنجاز هذه الرسالة بصورتها الحالية فجزاه الله خير جزاء .

كما تتقدم الباحثة بكل الشكر والتقدير إلي الدكتورة / **نسرين أحمد صبري** مدرس بقسم البساتين، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس فجزاها الله خير جزاء .

كما تتقدم الباحثة بالشكر إلي الأستاذة الدكتورة / **ياسمين احمد عمار** رئيس شعبة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بمركز بحوث الصحراء لما قدمته من مساعدة للباحثة.

كما اتقدم بالشكر إلي الأستاذ الدكتور / **شريف سمير فياض** وكيل شعبة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بمركز بحوث الصحراء لما قدمه من مساعدة للباحثة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلي الأستاذ الدكتور / **محمد محمود سامي** رئيس قسم الدراسات الاقتصادية ، شعبة الدراسات والاقتصادية والاجتماعية لما قدمه من مساعدة للباحثة .

ولا يفوت الباحثة أن تتقدم بالشكر إلي جميع الزملاء بشعبة الدراسات والاقتصادية والاجتماعية وبصفة خاصة الدكتورة / **حنان وديع غالي** ، الدكتورة / **شيرين فتحي منصور**، الدكتورة / **رحاب عطية الشربيني** ، الدكتورة / **عفت فايز علام** ، الدكتورة / **فوزية أبوزيد صابر** على لتشجعيهم الدائم للباحثة وما قدموه من العون والدعم الصادق .

وأخيراً تتقدم الباحثة بخالص الشكر والتقدير إلي جميع الزملاء بمركز بحوث الصحراء ، لتشجعيهم الدائم للباحثة وإلي كل من مد يد العون للباحثة ولم يسع المجال لذكر اسمه .

وتتشرف الباحثة بأن تتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان لصحابة الفضل في تربيتي ورعايتي والدتي أطال الله في عمرها وأمدها بوافر الصحة والسعادة جزاء ما تحملته من العناء والمشقة وكان لتشجيعها الأثر الفعال في التغلب على المتاعب ومواصلة السير في طريق البحث، وأشقائي **هشام وشيماء** ، كما تتقدم الباحثة بالشكر لزوجى الغالي / **وليد سند علام** ادمه الله لي نعمة .

إلي هؤلاء جميعا وغيرهم ممن لم أذكر كل تقدير وإعزاز .

الباحثة

إهداء

إلى روح والدي

ادعو الله أن تجعل ثواب هذا العمل في ميزان حسناته

يوم القيامة

وإلى

والدتي الغالية أطال الله عمرها

إلى زوجي الحبيب الذي ساندني ودعمني

وإلى قرة عيني وثمرة عمري وفؤادي ابني آدم

وآخواتي الأعزاء

المستخلص

تعتبر قضية التصدير من القضايا الهامة التى تحتل مكانة متميزة على خريطة الأولويات الاقتصادية لتحقيق برامج التنمية ، ويعد التصدير من أهم مصادر زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية ، لذا تحرص الدول على الاندماج في تكتلات اقتصادية كبيرة كمحصلة للمكاسب العديدة التي تحصل عليها نتيجة لوفورات الحجم والتخصص الانتاجى الذي يستند على المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة وهو ما يعمل على ارتفاع القدرة التنافسية لمنتجات هذه الدول ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي بها وتوفير فرص العمل وتقليص حجم البطالة حيث ان الهدف من وراء قيام اى تكتل فتح أسواق أمام الصادرات وزيادة قدرات المنتجات الوطنية النسبية والتنافسية .

وقد استهدفت الدراسة التعرف على المحددات الاقتصادية والبيئية المؤثرة على الخريطة التصديرية للحاصلات الزراعية كهدف رئيسي ينبثق عنه بعض الأهداف الفرعية المتمثلة في دراسة واقع التجارة الخارجية الزراعية المصرية إلى أهم التكتلات الاقتصادية ، دراسة علاقة التجارة الخارجية ببعض المتغيرات الكلية ومؤشرات الكفاءة الاقتصادية ، كما تستهدف دراسة مؤشرات التجارة الخارجية المؤثرة على أهم الصادرات الزراعية المصرية ، بالاضافة إلي دراسة بعض العوامل البيئية المؤثرة على الصادرات الزراعية المصرية ، التعرف على الواقع الانتاجي للمحاصيل التصديرية (البطاطس ، البرتقال ، البابونج) في الأراضي الجديدة وتوقعاتها المستقبلية .

واشتملت الدراسة على خمسة أبواب رئيسية بالإضافة إلي المقدمة والمشكلة والهدف والطريقة البحثية ومصادر الحصول على البيانات والملاحق وموجز باللغة العربية وأخر باللغة الإنجليزية .

وقد أوضحت النتائج من دراسة تطور الميزان التجاري والزراعي انه كان في غير صالح مصر حيث انه مازال يعاني عجزاً مستمراً خلال تلك الفترة ويرجع ذلك إلي أن الزيادة في قيمة الصادرات عاجزة عن مواجهة الزيادة في الواردات ، ويشكل هذا العجز ظاهرة خطيرة إذ يشير هذا التزايد إلى مدى الاعتماد على العالم الخارجي في سد حاجة الطلب المحلى خاصة من السلع الزراعية الضرورية كالقمح ومنتجاته والسكر ومجموعة محاصيل الزيوت الغذائية ومنتجاتها من الزيوت بالإضافة لمنتجات اللحوم مما يؤدى إلى تراكم المديونية الخارجية .

كما تبين أن قيمة الصادرات الزراعية المصرية لا تغطي أكثر من ٤٢% من قيمة الواردات الزراعية المصرية خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٢) وهو ما ترتب عليه التزايد المستمر في عجز الميزان التجاري الزراعي لنفس الفترة والذي انعكس من خلال مؤشر نسبة تغطية الصادرات الزراعية إلي الواردات الزراعية .

وأيضا يتضح من خلال مقياس الميزة النسبية الظاهرة لصادرات المصرية من البطاطس والبرتقال والبابونج نجد انها زادات عن الواحد الصحيح خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٢) مما يؤكد أن هناك ميزة نسبية لتلك الصادرات في الأسواق الخارجية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة إنشاء بورصة خاصة بالصادرات الزراعية المصرية يتم من خلالها رسم ملامح الخريطة التصديرية مع أهم التكتلات الدولية والأسواق الخارجية للتعرف احتياجات تلك التكتلات والأسواق من المنتجات الزراعية ، ومعرفة مواعيد النافذة التصديرية والحصص والكميات المطلوبة ومعايير الجود التي تتناسب مع أذواق المستلكين في تلك الأسواق ، واتجاهات الأسواق المنافسة لصادراتنا الزراعية للوصول إلي التنافسية في اختراق والنفاذ إلي أسواق جديدة .

الكلمات المفتاحية

- الخريطة التصيرية
- العوامل الاقتصادية
- العوامل البيئية

الملخص

تعتبر قضية التصدير من القضايا الهامة التى تحتل مكانة متميزة على خريطة الأولويات الاقتصادية لتحقيق برامج التنمية، ويعد التصدير من أهم مصادر زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية ، لذا تحرص الدول على الاندماج في تكتلات اقتصادية كبيرة كمحصلة للمكاسب العديدة التي تحصل عليها نتيجة لوفورات الحجم والتخصص الانتاجى الذي يستند على المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة وهو ما يعمل على ارتفاع القدرة التنافسية لمنتجات هذه الدول ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي بها وتوفير فرص العمل وتقليص حجم البطالة حيث ان الهدف من وراء قيام اى تكتل فتح أسواق أمام الصادرات وزيادة قدرات المنتجات الوطنية النسبية والتنافسية .

ولقد اتسم الهيكل التصديرى للتجارة الخارجية المصرية بعدم مواكبته للهيكل الاستيرادى ، حيث يلاحظ التفوق النسبي لقيمة الواردات المصرية والتي بلغت نحو 433.69 مليون جنية لعام 2012 يقدر منها حجم الواردات الزراعية بحوالي 51.49 مليون جنية اى بنسبة 11.9% بينما قدرت قيمة الصادرات المصرية لنفس العام بحوالي 178.51 مليون جنية تقدر منها حجم الصادرات الزراعية نحو 16.37 مليون جنية أي بنسبة 9.2% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية، ومن ثم بلغ العجز فى الميزان التجارى والميزان الزراعى بنحو 255.18 ، 35.12 مليون جنية على الترتيب عام ٢٠١٢.

وعلى الرغم من انضمام مصر للعديد من التكتلات الاقتصادية الإفريقية والعربية والدولية إلا أن الميزان التجاري المصري يعاني من عجز مزمن يساهم فيه قطاع الزراعي بنحو ٣٠% فضلا عن أن نسبة قيمة الصادرات الزراعية إلي الصادرات القومية قد أخذت في التذبذب بين الزيادة والنقصان خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢) حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٦.٢٣% عام ٢٠٠٦ ، وحداً أقصى بلغ حوالي ١٤.٣٨% عام ٢٠٠٤ مما يدل على ضعف مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات القومية .

وقد استهدفت الدراسة التعرف على المحددات الاقتصادية والبيئية المؤثرة على الخريطة التصديرية للحاصلات الزراعية كهدف رئيسي ينبثق عنه بعض الأهداف الفرعية المتمثلة في دراسة واقع التجارة الخارجية الزراعية المصرية إلى أهم التكتلات الاقتصادية ، دراسة علاقة التجارة الخارجية ببعض المتغيرات الكلية ومؤشرات الكفاءة الاقتصادية ، كما تستهدف دراسة مؤشرات التجارة الخارجية

المؤثرة على أهم الصادرات الزراعية المصرية ، بالاضافة إلي دراسة بعض العوامل البيئية المؤثرة على الصادرات الزراعية المصرية ، التعرف على مدى مساهمة الأراضي الجديدة والصحراوية فى زيادة الصادرات الزراعية وتوقعاتها المستقبلية .

وقد اعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على كل من أسلوب التحليل الاقتصادي الوصفى والكمى وأسلوب التحليل الاقتصادى القياسي ، حيث تم استخدام الانحدار البسيط للتعرف على الاتجاه العام للظواهر الاقتصادية محل الدراسة ، أسلوب انحدار المتغيرات الصورية ، وتحليل الانحدار المرحلى للتعرف على أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على الصادرات الزراعية ، والتوزيع الأمثل للصادرات الزراعية موضع الدراسة باستخدام نموذج البرمجة الخطية ، وتم الاعتماد على بعض المؤشرات الخاصة بكفاءة التجارة الخارجية ، ودراسة معدلات التبادل الدولية للتجارة الخارجية ، بالاضافة إلي مؤشرات الميزة النسبية والتنافسية، ودراسة معامل التركز الجغرافي للصادرات الزراعية وأخيرا استخدام نموذج بوكس جينكيز للتنبؤ .

واشتملت الدراسة على خمسة أبواب رئيسية بالإضافة إلي المقدمة والمشكلة والهدف والطريقة البحثية ومصادر الحصول على البيانات والملاحق وموجز باللغة العربية وأخر باللغة الانجليزية . يتناول **الباب الأول** الإطار النظري والاستعراض المرجعي ، حيث ينقسم هذا الباب إلي فصلين ، وقد كان من المفيد أن تبدأ الدراسة في **الفصل الأول** بالإطار النظري لدراسة للتعرف على التكتلات الاقتصادية وتقسيماتها من أجل تحقيق الأهداف المرغوبة سواء تعلق ذلك بماهية التجمعات الدولية التي تتضمن أو لا تتضمن مصر .

بينما يتناول **الفصل الثاني** أهم البحوث والدراسات السابقة التي تناولت دراسات الإنتاج وتأثيرها على كمية الصادرات ، دراسات اخاصة بالتجارة الخارجية المصرية ، دراسات خاصة بالصادرات والواردات الزراعية المصرية، وقد تبين من الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة التي تم التعرض لها أن هناك تبايناً فيما توصلت إليه من نتائج من حيث معنوية العلاقة بين العوامل المحددة التي تؤثر على كمية تصدير الحاصلات الزراعية المصرية وبين أسعار التصدير، وكذلك سعر الصرف وأيضا اتجاه تلك العلاقة، وقد يرجع ذلك لاختلاف طبيعة مجال الدراسة، وكذلك اختلاف المجتمعات التي أجريت بها هذه الدراسات واختلاف زمن إجراء الدراسة، وظهر من الدراسات أهمية وضع إستراتيجية إنتاجية تهدف للتصدير وليس الاعتماد على تصدير الفائض عن الاستهلاك.

أما **الباب الثاني** تناول التجارة الخارجية للزراعة المصرية ومؤشرات الكفاءة الاقتصادية حيث اشتمل على فصلين ، حيث تناول **الفصل الاول** منها دراسة اثر التغيرات الهيكلية على تطور التجارة الخارجية الزراعية مع أهم التكتلات الاقتصادية الدولية للوقوف على مدى تأثير هذه الاتفاقيات على الصادرات والواردات المصرية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢) باستخدام أسلوب انحدار المتغيرات الصورية ، واختبار اثر هذه التغيرات بواسطة اختبار Chow وقد تبين التزايد النسبي للواردات المصرية من أسواق الاتحاد الأوربي ، تجمع الكوميسا عن الصادرات المصرية لهذين السوقين بينما تبين التزايد النسبي للصادرات المصرية إلى منطقة التجارة العربية ، تجمع الثماني النامية عن الواردات المصرية من هذين السوقين ، وكذلك التزايد النسبي للصادرات المصرية إلي تجمع الكوميسا بينما تناقصت الواردات المصرية من هذا التجمع وبذلك تتضح السياسة المصرية في فتح أسواق جديدة بهذه التجمعات .

أما **الفصل الثاني** علاقة التجارة الخارجية الزراعية ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، والتعرف على الميزان التجاري الإجمالي بصفة عامة والميزان التجاري الزراعي بصفة خاصة ، ومن ثم تحليل هيكل التجارة الخارجية الزراعية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)، ودراسة بعض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية .

وقد اتضح من دراسة تطور الميزان التجاري والزراعي انه كان في غير صالح مصر حيث انه مازال يعاني عجزاً مستمراً خلال تلك الفترة ويرجع ذلك إلي أن الزيادة في قيمة الصادرات عاجزة عن مواجهة الزيادة في الواردات ، ويشكل هذا العجز ظاهرة خطيرة إذ يشير هذا التزايد إلى مدى الاعتماد على العالم الخارجي في سد حاجة الطلب المحلى خاصة من السلع الزراعية الضرورية كالقمح ومنتجاته والسكر ومجموعة محاصيل الزيوت الغذائية ومنتجاتها من الزيوت بالإضافة لمنتجات اللحوم مما يؤدى إلى تراكم المديونية الخارجية .

كما تناول **الباب الثالث** مؤشرات التجارة الخارجية المؤثرة على الخريطة التصديرية لمحاصيل الدراسة حيث انقسم إلي فصلين **الفصل الاول** تناول الأهمية النسبية للمحاصيل التصديرية موضع الدراسة (البطاطس،البرتقال، البابونج)، والتركز الجغرافي والسلعي لتلك المحاصيل ، والتوزيع الأمثل للكميات المصدرة ، حيث يتضح من خلال دراسة الاهمية النسبية لقيمة الصادرات الزراعية من الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية التفوق النسبي لقيمة الصادرات من الحاصلات الفاكهة